

Every Communicative Situation has its Own Context: Maqam (Context) in Al-Sakkaki's Miftah Al-Ulum

Majdi Ben Souf

Department of Arabic Language, College of Education, Zayed University, UAE

Abstract

The famous statement in Miftah Al-Ulum "If you embark on speaking, every communicative situation has its own context" is considered one of the unique sayings in the Arabic rhetorical theory. It encapsulates the principal perception of the conditions that the speaker must consider the moment they begin to speak, in order to achieve the main purpose of communication that is informativity.

In this article, our purpose is not to examine the conditions of the Maqam (i.e. context), and its effect on the speaker, as this issue has received enough attention research-wise; rather, our main goal is to demonstrate the possibility of doing a hypothetical reconstruction of the Maqam of the speaker's communicative situation, from the moment they embark on speaking to the moment of its completion; this reconstruction can be accurate in the sense that it can reveal the speaker's cognitive and informative state, based on the occurring linguistic structure.

The inductive-analytical approach has been adopted in this study to deal with the concept of Maqam in the Miftah Al-Ulum, within a broader conception of what Al-Sakkaki called the "science of literature".

It has been concluded, in light of the scholarly treatment of this central statement that it represents one of the main keys in the rhetorical thinking of the Arabs, as it provides an understanding of the Maqam in a more accurate and in a wider picture than that circulated among the ancient.

Maqam, in Al-Sakkaki's model, is built on three levels

- An occurring Maqam which is completed the moment the speaker finishes their talk.
- A gradual partially composite Maqam, changeable according to the requirements of speech.
- A typical general Maqam that is a generally cognitive one.

For him, Maqam is composite and complex in the sense that it reverses the structural complexity of the utterance. Al-Sakkaki's work Miftah Al-Ulum remains one of the self-closed and unearthed texts that opens the horizons for us in research, whenever we endeavour to address such a topic with modern linguistic tools.

Keywords: Al-Sakaki, syntactic complexity, Maqam (context), situation of context,

ISSN: 1026-9576

DOI : 10.34120/0117-040-160-006

To cite this article / الإشارة المرجعية للبحث

بن صوف، مجدي: "الكلمة مع صاحبها مقام بحث في خصائص المقام عند السكاكي"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت: العدد 160، 2022، 203 - 236.
Bn, şwf, mgdy: "kl klmī m' šāhbthā mqām bḥt fy ḥṣā'š ālmqām 'nd ālskāky", Arab Journal for the Humanities: 160, 2022, 203 - 236.

لكل كلمة مع صاحبها مقام بحث في خصائص المقام عند السكاكي

مجدي بن صوف

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة زايد، الإمارات العربية المتحدة

الملخص

اعتبرت جملة "إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبها مقام" التي جاءت في مصنف مفتاح العلوم من الجمل الفريدة والمشكلة في التراث النحوي البلاغي؛ فهي تختزل التصور النظري لجملة الشروط التي يجب أن يأخذها المتكلم في الاعتبار لحظة شروعه في الكلام لتحقيق المقصد الأساسي من التخاطب وهو الإبلاغ فالإفادة.

ليس هدفنا في هذا المقال البحث في شروط المقام وأثره في المتكلم، فهذا الأمر قد لقي ما هو جدير به من البحث، بل هدفنا من تحليل هذه الجملة، البرهنة على إمكانية إعادة بناء افتراضي للمقام لحالة المتكلم من لحظة شروعه في الكلام إلى لحظة الانتهاء منه؛ ويكون هذا البناء دقيقاً على صورة تكشف الحالة العرفانية الإدراكية للمتكلم انطلاقاً من البنية اللغوية الحاصلة.

وقد اعتمدنا في ذلك منهجاً استقرائياً تحليلياً، يعالج مفهوم المقام في مفتاح العلوم ضمن تصور أوسع لما ساءه السكاكي علم الأدب، وهو مفهوم يجاوز به الفهم السائد، فعلم الأدب عنده هو تحسس لما يطلق عليه اليوم لسانيات الخطاب.

وقد خالصنا من معالجتنا هذه الجملة المركزية، إلى أنها من الجمل المفاتيح في التفكير البلاغي عند العرب، فهي تقدم فهماً للمقام على صورة أدق وأوسع من تلك الصورة المتداولة عند القدامى.

يبني المقام في المفتاح على ثلاثة مستويات:

- مقام حاصل، وهو المقام الذي يكتمل بانتهاء المتكلم من كلامه.

- مقام متدرج مركب جزئي متغير بحسب مقتضات الكلام.

- مقام عام نمطي، وهو مقام ذهني عام.

فالمقام عنده مركب معقد على صورة تعكس بصورة مقلوبة التعقد التركيبي البنيوي للجملة.

ويبقى نص المفتاح للسكاكي من النصوص المغلفة والعميقة التي تفتح لنا آفاقاً من البحث كلما عالجتها بأدوات لسانية حديثة.

الكلمات المفتاحية: السكاكي، تعقد تركيبي، مقام، مقتضى الحال، إفادة، تمثّل، مخاطب.

To cite this article / الإشارة المرجعية للبحث

بن صوف، مجدي: "لكل كلمة مع صاحبها مقام بحث في خصائص المقام عند السكاكي"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد 160، 2022، 203 - 236.
Bn, şwf, mğdy: "İkl klmġ m' şāhbthā mqām bġt fy bşā' ş ālmqām 'nd ālskāky", Arab Journal for the Humanities: 160, 2022, 203 - 236.

مقدمة

لقي مفهوم المقام اهتماماً بالغاً من قبل الباحثين في قضايا الدلالة عند العرب⁽¹⁾ و الغرب⁽²⁾ على حد سواء، واتجهت أغلب الدراسات التي اعتنت بمفهوم المقام والمفاهيم ذات الصلة به مثل مفهوم مقتضى الحال ومفهوم السياق، نحو البحث عن أثر المقام في دلالة الكلام؛ إذ انطلقت أغلب الدراسات، سواء البلاغية منها أو اللسانية الدلالية، من مصادرة أثر المقام البالغ في دلالة الكلام وفي تلوين معانيه وتعداد إمكانات فهمه.

وتعمق هذا الاتجاه في البحث، مع ما كان للاتجاه التداولي⁽³⁾، بمختلف تياراته، من أثر في الإقناع وفروضه القائمة -في مجملها- على البحث عن علاقة ما هو خارج لغوي باللغوي و دوره في تحديد الفهم مطلقاً.

ولقد انطلقت أغلب الدراسات التي بحثت في دور المقام في الكلام من معالجة الكلام باعتباره وحدة لسانية واقعة، وتتسع هذه الوحدة وتضيق بحسب اختيار الواصف لها؛ فقد تكون جملة، وقد تكون نصّاً أو قصيدة أو خطاباً، وهذه الوحدة نشأت في مقام مخصوص ليبدأ العمل على تتبع أثر المقام في دلالة الكلام الحاصلة والمتأولة، خاصة في البحوث ذات المنحى التطبيقي.

في هذه الدراسة نتجه اتجهاً مختلفاً عن السائد من البحث في علاقة المقام بالبنية اللغوية، وقد كان الدافع إليها ما لاحظناه ونحن نعيد قراءة نص مفتاح العلوم⁽⁴⁾ من وجود جملة متفردة في نص المفتاح، وهذا نصها "ثم إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبها مقام ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال"⁽⁵⁾.

وما أثار ملاحظتنا، تغافل شراح المفتاح⁽⁶⁾ لها في شروحهم من جهة، وتعامل الباحثين المحدثين معها باعتبارها صنواً للقاعدة التعليمية البلاغية العامة الشهيرة "لكل مقام مقال".

وجه الاختلاف في مقاربتنا عن المقاربات المختلفة لعلاقة المقام بالبنية يتبدى في محاولتنا تحديد مستويات المقام وأنواعه وتركّبه انطلاقاً من البنية اللغوية الحاصلة، فيكون اتجاهنا في التحليل مختلفاً عن الاتجاه السائد.

إذ لما كانت البنية اللغوية الحاصلة (جملة أو نصّاً) هي الحقيقة الوحيدة الاختبارية التي يمتلكها المحلّل اللساني، فيمكن الانطلاق منها لإعادة بناء المقام الخاص بذلك الكلام، الذي مرّبه المتكلم من لحظة شروعه في الكلام إلى لحظة الانتهاء.

ونطلق في ذلك من فرض ترى أن المقام مرّكب معقد على صورة تعكس بصورة مقلوبة التعقّد التركيبي البنيوي للجملة.

وهذا ما يفترض أن المقام بهذا التصور يبنى على ثلاثة مستويات:

- مقام حاصل وهو المقام الذي يكتمل بانتهاء المتكلم من كلامه.
- مقام متدرج مركب جزئي متغير بحسب مقتضات الكلام، ودليله اختلاف الأبنية المركبة الجزئية داخل البنية الواحدة، التي يرتبط كل منها بمقتضى حال دقيق وقت الكلام.
- مقام عام نمطي، وهو مقام ذهني عام، نمطي يسبق لحظة الانطلاق في عملية التكلم ذاتها، وهذا المقام يمكن الكشف عنه من خلال وصف لحظة التكلم أو من خلال القرائن الدالة عليها في النص.

ليست غايتنا - إذن - من هذه الدراسة، النظر في مفهوم المقام ولا في أثره في الكلام، فالأعمال التي أنجزت في هذا الاتجاه كثيرة وعميقة، بل هدفنا هو البرهنة على إمكانية إعادة بناء افتراضي للمقام لحالة المتكلم من لحظة شروعه في الكلام إلى لحظة الانتهاء منه⁽⁷⁾، ويكون هذا البناء دقيقاً على صورة تكشف الحالة العرفانية الإدراكية للمتكلم انطلاقاً من البنية اللغوية الحاصلة.

ونستند في هذا الفرض إلى تحليل جملة السكاكي التي ذكرناها، مستعينين

بعض من تصورات الجرجاني في بسطه لمفهوم المصاحبة التركيبي بسطاً واضحاً، لم نجد مثيله عند السكاكي.

1- منهج المقاربة

ننطلق في معالجتنا لهذه الجملة الشهيرة في مفتاح العلوم للسكاكي من منهج في البحث اتخذناه أساساً لجلّ بحوثنا المستندة إلى قضايا اللغة ذات الصلة بالنصوص التراثية؛ ذلك أننا نذهب إلى أن التراث النحوي البلاغي العربي لا يمثل نظرية واحدة متماسكة ومنسجمة بل يمثل مجموعة من المناويل النظرية التي أثير بعضها في بعض، فجاءت متشابهة من جهة القضايا المطروحة ولكن مع اختلاف في زاوية النظر؛ لذلك لا يمكن - في تصورنا - أن نفسر منوالاً بمنوال آخر حتى نتأكد بصورة دقيقة صارمة من تأثير الأول في الثاني صراحة. ويصبح هذا المنهج ضرورة علمية خاصة مع النصوص التي لم تثبت البحوث المهمة بتاريخ الأفكار علاقتها بغيرها، بل إنّ علاقتها لا تعدو أن تكون خبراً منقولاً عن كتب التراجم والأخبار وكتب الطبقات دون استدلال.

لهذا السبب المنهجي نقتصر في تحليلنا لهذه الجملة الشهيرة على نص المفتاح، ولن نعتمد من النصوص السابقة سوى نصوص الجرجاني التي أثبتنا في مقال سابق أثرها في السكاكي⁽⁸⁾، وفي المقابل لن نعتمد النصوص الشارحة؛ إذ لم نجد أثراً لتحليل هذه الجملة في جلّ الشروح، وهو ما يؤكد انغلاق هذه الجملة والتكثف الدلالي الذي تكتنزه، إضافة إلى أن هذه النصوص الشارحة⁽⁹⁾ لا تشارك مع صاحب المفتاح في الأسس النظرية الكبرى التي بنى عليها نصّه. فإن بنى تصوّره على انتظام مخصوص للمستويات اللسانية الصوتية منها والصرفية والتركيبية والدلالية، اقتصر الشّراح على الجانب البلاغي من مفتاح العلوم باعتبارها المستوى الأعمق بحسب تصورهم.

لهذه الأسباب مجتمعة اخترنا أن نبحث في الدلالات الممكنة لهذه "الجملة - المفتاح"، وما يمكن أن تفتحها لنا من مجالات استثمار معرفي؛ إذ نعتبرها من "الجمال المتفرّدة" في التأليف النحوي البلاغي العربي.

2- الإطار النظري لجملة "لكل كلمة مع صاحبته مقام"

بعد أن فصل السكاكي القول في قسم النحو في الأسس النظرية لبناء الكلام من وجهة تركيبية مجردة، اهتم في القسم الثالث من أقسام الكتاب - وهو القسم الذي شغل الناس من بعده - بكيفية تحقيق البنية النحوية المجردة في إطار تخاطبي حقيقي ضمن ما يعرف بعلم البلاغة في فرعيها الأساسيين، علم المعاني وعلم البيان.

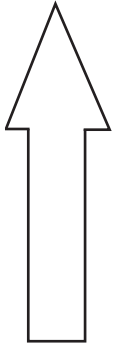
وقد صدر هذا القسم بتعريف لعلم المعاني أورد فيه "اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره. وأعني بتراكيب الكلام، التراكيب الصادرة عمّن له فضل تمييز ومعرفة، وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة عمّن سواهم، لنزولها في صناعة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق، وأعني بخاصية التركيب ما يسبق منه على الفهم عند سماع ذلك التركيب جارياً مجرى اللازم له لكونه صادراً عن البليغ⁽¹⁰⁾.

يتضح المنوال الدلالي عند السكاكي في تفصيله لمراتب البلاغة؛ إذ تحتل المفردة مرتبة أصوات الحيوان وعلى أساسه يبدأ منوال الدلالة في الظهور. ويراتب الكلام بصورة تصاعدية، فينطلق من الكلم المفرد الذي لا يحمل فائدة وهو الذي إذا استعمله المتكلم على حاله تلك كان بمثابة النعيق⁽¹¹⁾، ليبلغ الكلم المرتبة الأساسية في تصور السكاكي، وهي مرتبة "المؤلف".

وبالمؤلف يخرج الكلم من مستوى أصوات الحيوان، وذلك بمجرد التأليف بينها، وفق القوانين الموضوعية لذلك وهي قوانين الإعراب، ليصل إلى مراتب الكلام البليغ الذي يقوم على مطابقة الكلام لمقتضى الحال وهو الذي يطلق عليه اسم "المركب"⁽¹²⁾، وعلى هذا المستوى يكون مدار الخطأ بحسب السكاكي. فالبلاغة عنده "هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حداً له اختصاص بتوفية خواص

التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها، ولها أعني البلاغة طرفان، أعلى وأسفل متباينان تبايناً لا يترأى له نراهما، وبينهما مراتب تكاد تفوت الحصر متفاوتة، فمن الأسفل تبتدئ البلاغة وهو القدر الذي إذا نقص منه شيء التحق ذلك الكلام بما شبهناه به في صدر الكتاب من أصوات الحيوانات، ثم تأخذ في التزايد متصاعدة على أن تبلغ حد الإعجاز، وهو الطرف الأعلى وما يقرب منه" (13).

إذا مثلنا لمراتب تصاعد البلاغة عند السكاكي وجدناها تنتظم وفق هذا التصور:



- مرتبة الإعجاز، ويمثلها "المركب" في منوال السكاكي
- مطابقة المؤلف لمقتضى الحال
- البنية النحوية الأساسية وهي المؤلف
- مرتبة أصوات الحيوان، وتمثلها المفردة خارجة من كل سياق

↑ (رمز لتصاعد مستويات البلاغة نحو الأقصى)

إضافة إلى تمييزه بين مستويات الكلام الثلاثة، وهي المفرد والمؤلف والمركب، يحدّد السكاكي في هذه المقدمة الأسس التي لا يمكن لمشتغل علم البلاغة أن يستغني عنها وهي ثلاثة:

أ- تراكيب الكلام: ويميز هنا بين نوعين من تركيب الكلام، تركيب من جهة مُنشئ الكلام، وتركيب من جهة القوانين التي تسيّره.

أما النوع الأخير؛ فقد أشار إليه في علم النحو، وهو يفصل القول في

الأسس النظرية لبناء الكلام عامة وأما النوع الأول الذي نحن بصدده، وهو تركيب الكلام في المستوى البلاغي التداولي؛ فمقترن بالمتكلم البليغ.

ب- مقتضى الحال: وهي جملة العوامل الخارجية التي يجب على المتكلم مراعاتها لحظة إنتاجه للقول وشروعه في الكلام.

ج- مطابقة تركيب الكلام المخصوص لما يقتضيه الحال: حتى تتحقق الإفادة المقصودة من المتكلم البليغ، وهي الوصول بالكلام إلى درجات البلاغة القصوى، وهي الدرجة التي اختبرها السكاكي في مواضع مختلفة من مفتاح العلوم على نصوص مختلفة وخاصة، منها بعض آي القرآن.

تمثل هذه الأسس الثلاثة معاً (14) علم المعاني على حدّ تعبيره. وقد وسمها بالمعقد، لاستحالة استغناء صاحب علم المعاني عنها.

في هذا الإطار النظري جاءت الجملة المركزية التي نشتغل عليها، فهي جملة وإن بدت في الظاهر متعلّقة بالخبر، فإنها تعتبر من الجمل المفاتيح التي تأخذ قيمة المبادئ الكلية التي تستقيم مع كل أوجه الكلام. ودليلنا على ذلك أنّ معالجة هذه الجملة تجلّت واضحة في تناوله لأضرب الخبر والطلب؛ أي في كامل القسم الثالث من المفتاح، وهو القسم الذي خصّصه لتناول قضايا البلاغة.

3- مخالفة تصور السكاكي للمقام عن التصور السائد

قدّم السكاكي تصوّراً للمقام مخالفاً للتصور السائد الذي حاول بعض الدارسين ردّه إليه. فقد عنونَ بعض المحققين الفقرة التي تناول فيها التفاوت الحاصل بين المقامات بـ "لكلّ مقام مقال".

ولا نرى أن هذا العنوان من وضع السكاكي، بل هو من وضع المحققين، أضافوه إلى النصّ الأصلي لزيادة في وضوح النص.

ولنا في ذلك دليان، دليلٌ أولٌ موصول بتحقيق النصّ، ودليل ثانٍ موصول بمضمونه. أمّا الدليل الأول الموصول بتحقيق النصّ؛ فيظهر من خلال اطلاعنا

على نسخ كثيرة مختلفة لنص مفتاح العلوم، سواء منها غير المحققة (15)، (16) أو المحققة (17).

وقد لاحظنا أن هذه العناوين الفرعية لم تكن من وضع السكاكي، ولكنها ظهرت مع طبعة دار الكتب العلمية التي لم تكن محققة - على الرغم من أنها أكثر النسخ انتشاراً وتداولاً عند الباحثين - بل اقتصر فيها نعيم زرزور على مجرد الضبط والتعليق، فالنسخ السابقة لم تكن مفهومة أو واضحة الطبع، فما كان منه إلا أن قام بتمييز الأقسام بعضها من بعض، ووضع العناوين المناسبة لتسهيل القراءة، وهو ما أخذه عنه المحقق عبد الحميد هنداوي عند نشر النص نفسه سنة 2000 عن الدار ذاتها.

ولعلّ هذا الضرب من الإخراج أو زيادة بعض التعليقات قد يؤثر في تصوّرات المصنّفين الكبار من طبقة أبي يعقوب السكاكي، رجلٌ جمع بين التّصور اللغوي البلاغي والمنهج المنطقي الاستدلالي، فجاء نصه منتظماً انتظاماً دقيقاً وعلى منوال صارم.

ولعلّ الحرج من مثل هذه الزيادة يبدو أكثر في اعتماد بعض الدارسين هذا العنوان قرينة للربط ربطاً مباشراً بين تصوّرات السكاكي وتصورات الجاحظ. بل منهم من ذهب إلى أنّ هذا التواصل يمكننا من أنه "متى تابعنا القول إلى نهايته ظفرنا بالخلفية النظرية الثاوية وراء هذه التقديرات وتبيّننا سبل التواصل التي يقيمها السكاكي مع البلاغيين المتقدّمين عليه؛ فنواة كلامه مبثوثة في صحيفة بشر بن المعتمر وتعليق الجاحظ عليها في "البيان والتبيين".

يبدو هذا الربط بين السكاكي والجاحظ مغريباً، خاصة لمن يريد أن يبيّن تمثلاً عاماً لحركة التفكير البلاغي، ولكننا نخالف هذا الرأي مخالفة تامّة، بل نذهب إلى أن ما أضافه السكاكي في هذا التصور يجاوز هذه الفكرة الأساسية في درس البلاغي إلى ما هو أكثر دقة وأبعد أثراً، وبخاصّة منها ما يتعلق بعلاقة البنية بالمقامات من جهة، وما يخفيه هذا التصور من تحديد لخصائص القدرة التواصلية التي يمتلكها المتكلم من جهة أخرى.

أما الدليل الثاني على أن العنوان الفرعي "لكل مقام مقال" ليس من وضع السكاكي؛ فهو دليلٌ نصيٌّ؛ فمضمون النصِّ يخالف ما أسند له من عنوان وبيان ذلك في ما يلي من تحليل.

قام العنوان "لكل مقام مقال" على قاعدة تخاطبية عامة ربط فيها البلاغيون عامة بين المتكلم والمخاطب مطلقاً في مقامات تخاطبية عامة، وقد قامت هذه الجملة على مفهوم التناسب، وهي علاقة منطقية رياضية تطلق على كمّين متناسبين ويرتبط تغير كل منهما بتغير الآخر بنسبة ثابتة.

هذه الفكرة أساسية في التخاطب، ولقد ذهب فيها الباحثون مذاهب شتى، ولكننا نشير إلى أنها تقوم على تصوّر عام لمفهومي "المقام" و"المقال" وتنطلق من تحديد عام لطبيعة العلاقة بينهما.

إذا حللنا هذه الجملة المتداولة في علم البلاغة من زاوية منطقية [لكلّ مقام مقال] لاستخراج العلاقات الممكنة التي يمكن أن تنتج عنها، صغنا مجموعة من الجمل المختلفة في دلالتها ولكنّها تحمل العلاقة ذاتها من صنف:

- لكل مولود والدة.
- لكل مؤلّف تأليف.
- لكل قفل مفتاح.
- لكل (أ) (ب).

يقوم هذا النوع من الجمل، مثل الجملة المنطلق، على:

- الربط التلازمي بين (أ) و (ب)، وقد حقق الرابط "اللام" هذا التلازم.
- أن تنوع (ب) مرتبط طردياً بتنوع (أ) ولكنه لا ينفي في جملتنا أن يكون: تنوع (أ) مرتبطاً عكسياً بتنوع (ب)، وهو من نوع التناسب الطردي العكسي. فيمكن أن نقول لكلّ تأليف مؤلف، ولكل مفتاح قفل ولكل (ب) (أ).

• اعتماد المسور الكليّ "كلّ" إعلان بأنها قاعدة كلية.

عند هذا الحد تقف ضمنيات هذه القاعدة فلا تقول أكثر من ذلك.

ما يهمننا في هذا السياق هو:

- أن (أ) واحد غير مجزأ.
- وأن (ب) واحد غير مجزأ.
- وأنّ علاقة [أ و ب] تعطينا كلاً واحداً غير مجزأ.
- وطبيعة العلاقة القائمة بينهما هي "التناسب".

ولكن ما علاقة هذا التحليل، بالاستدلال على تميّز تصور السكاكي للمقام

في علاقته بالقول؟

لم يستعمل السكاكي - ومن قبله الجرجاني - هذه القاعدة ولا نراه قصد إليها. ولا يعني هذا أنه ينكرها بل بالعكس، فهي من القواعد الأولية التعليمية التي ترسّخت في البلاغة عامّة، وفي دراسة طبيعة التواصل بين المتخاطبين وأضحت من المسلمات، لذلك لا يعيد ذكرها في نصه، ولكنه يذهب إلى مستوى أكثر عمقاً في تصوره للمقام، ثم في تصور علاقة المقام بالقول وأنواع القول.

لم ينطلق السكاكي من الخاصية الأساسية لهذه القاعدة العامة القائمة على التناسب، بل انطلق من الخاصية الذاتية المميزة لـ(أ) التي يمثلها المقام، وهذه الخاصية هي "التفاوت في المقامات".

ففي قوله: "لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة فمقام التشكّر يباين مقام الشكاية، ومقام التهئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذمّ، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجدّ في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداءً يغيّر مقام الكلام بناءً على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغيّر مقام البناء على الإنكار"⁽¹⁸⁾.

كشف السكاكي أن السّمة الأساسية في المقام هي الاختلاف والتفاوت. وربط ربطاً تلازمياً بين الاختلاف والمتكلمين عامّة، ولكن الأهم من الإشارة إلى الاختلاف هو التنبية إلى الوعي الحدسي للمتكلمين بطبيعة هذا الاختلاف.

وهنا نقف على فارق دقيق بين تصور الجاحظ وتصور السكاكي؛ فالجاحظ ربط المقام بالمقال ربطاً مباشراً تلازمياً، أما السكاكي فقد ربط تنوع المقام بالحالة الذهنية العرفانية الإدراكية للمتكلم مطلقاً. فللمتكلم قدرة فطرية تمكّنه من إدراك التفاوت الواقع بين المقامات والاختلاف الحاصل فيها. بل يمكن عدها من الأسس الذهنية البسيطة في تصوّر علاقة المخاطب بالمقام، وهي أيضاً من القدرات المشتركة العامة عند البشر، والدليل على ذلك قوله في نهاية الفقرة السابقة التي عدد فيها أنواع المقامات وتفاوتها "وجميع ذلك معلوم لكل لبيب" (19).

بل إنه في معرض حديثه عن عدم احتياج الخبر إلى تحديد يربط بين الاستعداد المسبق لكل الناس لإدراك مفهوم الصدق والكذب وقدرة المتكلم مطلقاً على الربط ربطاً ألياً مباشراً بين الخبر الصادق ومقام الصدق وبين الخبر الكاذب ومقام الكذب - يقول: "أما في الخبر فلأن كل أحد من العقلاء ممن لم يمارس الحدود والرسم بل الصغار الذين لهم أدنى تمييز يعرفون الصادق والكاذب بدليل أنهم يصدقون أبدأً في مقام التصديق ويكذبون أبدأً في مقام التكذيب، فلولا أنهم عارفون للصادق والكاذب لما تأتى منهم ذلك" (20).

فمعرفة المقامات وتنوعها وتفاوتها تعدّ من الأولويات المقترنة بالوعي البشري مطلقاً⁽²¹⁾، وليست ظاهرة مخصوصة تدرك بالتعلم أو بالتلقين بل هي مما يدرك بالفطرة⁽²²⁾، وهو ما جعله يربط الطبع السليم بالقدرة على الاهتمام إلى المقامات، وفي ذلك يورد: "وأما الأغراض سوى ما ذكر مناسبة في باب الاعتبار بحسب المقامات لا يهتدي على أمثالها إلا العقل السليم والطبع المستقيم وقلّما ملك الحكم هناك شيء غيرهما" (23).

ولكن المرحلة الأساسية عند السكاكي مقترنة بالشروع في الكلام؛ وهو ما

يعني أن ما يسبق الكلام هو من شروط التخاطب النظرية، ولكنه لا يمكن أن يكون من الشروط المساهمة في إنتاج الخطاب على الوجه الذي يجب أن يكون.

فالمتكلم يدرك في لحظة التواصل أن المقامات مختلفة، ويميز المقام الذي سينشئ الكلام فيه، وهو مقام ذهني تصوري عام، له مقتضياته الماقبلية، فالتكلم يدرك أنه سيتكلم في حضرة مَلِك أو في حضرة معلّم أو حضرة قاض. وهو ما يقتضي منه قبل أن ينطق أن يميّز تمييزاً عاماً الخصائص العامة للمقام الذي هو فيه، وهو ما يقتضي منه نظرياً أن يوفر معجماً منسجماً في عمومته مع المقام الذي يستعد للدخول فيه.

4- النوع الأول من أنواع المقامات : المقام النمطي

عدّد السكاكي مقامات الكلام من باب ضرب الأمثلة، وصنّفها بحسب تراتبية تنطلق من العام إلى الخاص وتعكس آلية التجنيس ذاتها التي اعتمدها في تحديده لعلم الصرّف.

لذلك جاءت المقامات التي ذكرها مترابطة على الرغم من أن تعدادها يوحي بأنه ذكرها من باب التفصيل، ولكن إن دققنا النظر في طبيعة المقامات، وجدنا أنه يقدم تصوّراً هرمياً لمعالجة المقامات المتنوعة وفق التدرج الذي نمثله بما يلي :



ينتقل المتكلم للحديث عن المقام المرتبط بلحظة إنتاج الكلام.

5- النوع الثاني من أنواع المقامات : المقام المقدر بلحظة التخاطب

تجري العملية بالنسبة إلى السكاكي في مستوى أكثر دقة؛ فالمقام النمطي العام أساسي في عملية التواصل، ولكن هذا المقام لا يتخصص إلا إذا شرع المتكلم في الكلام المنجز المتحقق بالفعل. فلحظة إنتاج الكلام تقترن بلحظة تحديد دقيق للمقام، وبذلك نخرج من الحديث عن مقام عام كلي، وهو المفهوم المتداول عن المقام لتحدث عن حدث قولي منجز في لحظة تخاطبية محددة وفي مقام مخصوص مضبوط.

نلاحظ أن السكاكي يصف عملية تخاطبية حقيقية منجزة متحققة في الزمان والمكان باعتبارها أحد أسس التواصل التخاطبي بين المتكلمين.

ولا يكون الشروع في الكلام حتى يتألف، وإذا تألف كانت البنية التركيبية المتحققة بالجملة أو بما فوق الجملة. وهذا التأليف هو الذي خصص له السكاكي الباب الثاني من مفتاح العلوم ضمن تفصيله لعلم النحو.

وقد عبر السكاكي عن أوجه تأليف الكلام بقوله: "فإذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبها مقام".

لهذه الجملة أهمية بالغة في تصورات السكاكي النظرية، فهو يصف بنية نحوية منجزة متحققة لحظة التخاطب. وهذه البنية تقوم على مفهوم التصاحب، ولا يمكن أن نفهم التصاحب بين الكلمات إلا من خلال ما أشار إليه السكاكي في نصه أو في ما وجدناه صراحة⁽²⁴⁾ عند الجرجاني.

يستعمل السكاكي دلالة "الصحبة التركيبية" بالدلالة نفسها التي نجدها عند الجرجاني في سياق الحديث عن أصل النظم، إذ يورد "واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك، أن لا نَظَمَ في الكلام ولا ترتيب، حتى يُعلّق بعضها ببعض ويُنبي بعضها على بعض وتُجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس. وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر

إلى التعلّيق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبها ما معناها وما ومحصولة " (25).

يقوم مفهوم التصاحب التركيبي على شبكة من المفاهيم العلائقية القائمة بين الأبنية، وهي علاقة تخفي تصوراً عاماً للعلاقات داخل الجملة في التصور التراثي، وتعكس في الآن نفسه التصور الدقيق لصاحب الفكرة.

لم نجد عند السكاكي تفصيلاً واضحاً أو دقيقاً لمفهوم التصاحب؛ لذلك عدنا إلى الجرجاني الذي يعدّ المرجع الأساسي لتصورات السكاكي النظرية.

يقوم التصاحب عند الجرجاني على مفهومي التعلّيق والبناء وحاصلهما الترتيب والنظم بين الكلم. فالتصاحب تركيبّي بالأساس، وقد فصل أوجه التصاحب بين الكلم في تمة قوله "وإذا نظرنا في ذلك، علمنا أن لا محمول لها غير أن نَعْمَدَ إلى اسم فتَجْعَلَه فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو نَعْمَدَ إلى اسمين فتَجْعَلُ أحدهما خبراً عن الآخر أو تُتْبِعَ الاسمَ اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له، أو بدلاً منه أو تجييء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى، أن يصير نفيّاً أو استفهاماً أو تمنياً، فتُدخِلُ عليه الحروفَ الموضوعَةَ لذلك أو تُريدُ في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس. (26)

لن نتناول هنا مفهوم الترتيب والنظم، و لكن حسبنا هنا أن نفصل أوجه التصاحب التركيبي التي قصدها الجرجاني ضمن هذا التمثيل.

وجه التصاحب (من جهة البنية الحاصلة)	طرف التصاحب (من جهة الانتماء المقولي)	طبيعة التصاحب (من جهة العلاقة)
فعل X فاعل فعل X فاعل X مفعول به	فعل X اسم	إسنادي فعلي
مبدأ X خبر	اسم X اسم	إسنادي اسمي
موصوف X صفة مؤكد X تأكيد مبدل منه X بدل مميز X تمييز	اسم X اسم	تخصيص
حال نسبة تمييز نسبة	إسناد + تمام	تمام
حرف نفي X جملة حجرف تمنّ X جملة حرف تأكيد X جملة حرف استفهام X جملة	حرف صدارة X جملة تامة	تغيير لدلالة مضمون الجملة
بنية التلازم الشرطي بنية التلازم الظرفي	أداة شرط X الشرط X الجواب أداة ظرف X ج 1 X ج 2	تلازم

قدمنا في هذا الجدول أوجه التصاحب التركيبي التي فصلها الجرجاني، والتي تمثل في الأصل العلاقات الممكنة بين أقسام الكلام. وهذا التصور هو الذي جعلنا نذهب إلى أن السكاكي التقط فكرة التصاحب التركيبي من الجرجاني. ولكن إن اقتصر الجرجاني على تحديد أوجه التصاحب التركيبي الأساسية في مستواها النظري، فقد ربطها السكاكي ربطاً تلازمياً بمقامات التخاطب لحظة إنشاء القول.

فإذا تتبعنا منوال السكاكي، لاحظنا أن الأمر لا يختلف كثيراً إلا من حيث التدقيق وربط التصاحب التركيبي بالمقامات التي تقتضيها. وفي ذلك يورد السكاكي "ثم إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبها مقام ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام وارتفاع شأن الكلام في باب الحسّن والقبول وانحطاطه

في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال، فإن كان مقتضى الحال وإطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم. وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليله بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفاً وقوة وإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عارياً عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصصاً بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها، وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها والإيجاز معها أو الإطناب؛ أعني طي جمل عن البين ولا طيها فحسن الكلام تأليفه مطابقاً لذلك.

وما ذكرناه حديث إجمالي لا بد من تفصيله فاستمع لما يتلى عليك بإذن الله، وقد ترتب الكلام ههنا كما ترى على فنون أربعة. الفن الأول في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري. الفن الثاني في تفصيل اعتبارات المسند إليه. الفن الثالث في تفصيل اعتبارات المسند. الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والإيجاز والإطناب" (27)

لا يختلف السكاكي عن الجرجاني في تفصيل أوجه التصاحب التركيبي من حيث المنهج، ولكن بما أن المقصد من عرض التصاحب التركيبي بين الرجلين مختلف، كانت درجة التفصيل متفاوتة. فالجرجاني فصل أوجه التصاحب للكشف عن كيفية انتظام الكلم وتراتبه وصولاً إلى مفهوم النظم، بينما فصل السكاكي أوجه التصاحب في اتجاه المنجز في مقام تحاطبي متحقق بالفعل. لذلك مرّ في تحليله من الإجمال (28) إلى التفصيل الدقيق في أوجه التصاحب، قارناً بين كلّ حالة من حالات التصاحب التركيبي بما يوافقها من مقام مخصوص، ومثلاً عليها - في الغالب - بمثال.

ويمكن أن نخترل ما سقناه من كلام مجمل في هذا التمثيل:

الحالات المقتضية للطي / للحذف				من جهة السامع	تحقيقها تركيبياً	الظاهرة من جهة علم البلاغة
من جهة البنية التركيبية النمطية	من جهة كثرة الاستعمال	من جهة المقام النمطي العام	من جهة المخاطب			
أصل نعم الرجل هو زيد.	8 - وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة، كقولك: خالق لما يشاء، فاعل لما يريد، أو إدعاء،	7 - لضيق المقام	3 - وإما للحتراز عن العبث بناء على الظاهر، 4 - وإما لتخييل أن في تركه تعويلاً على شهادة العقل 5 - وإما لإيهام أن تركه تطهيراً للسان عنه أو تطهيراً له عن لسانك. 6 - وإما للقصد بعدم التصريح ليكون لك سبيل على الإنكار إن مست إليه حاجة.	1 - إذا كان السامع مستحضراً له 2 - عارفاً منك القصد إليه عند ذكر المسند	حذف المسند إليه	طي ذكر المسند إليه
	9 - وإما لأن الاستعمال وارد على تركه، أو ترك نظائره، كقولهم، نعم الرجل زيد					

من خلال هذا التمثيل:

- يميز السكاكي بين الظاهرة من جهة تحقيقها في علم البلاغة وتحقيقها في علم النحو؛ فالظاهرة ذاتها يطلق عليها مسميات مختلفة بحسب زاوية النظر التي من خلالها يعالج البنية.

فجملة: Ø خالق لما يشاء:

- تعمد المتكلم طي ذكر المسند إليه في كلامه فلم يذكره.

- وعلى الرغم من تعدد الأسباب وتفصيلها وتنوعها فإن طي الذكر لا

يكون - بحسب السكاكي - إلا لسبب واحد من الأسباب التي فصلناها بحسب العوامل المؤثرة في الكلام من خارج الكلام.

- جاءت الجملة محققة لظاهرة الحذف التركيبي.

وهذه الملاحظات تعطينا هذه المعادلة

ظاهرة بلاغية

مقتضى من مقتضات القول

المقام لحظة الشروع في الكلام

بنية تركيبية مخصوصة تتحقق بموجب التصاحب التركيبي

وهو ما يعني أن كل مقتضى من مقتضيات المقام التخاطبي تتجسّم في بنية تركيبية syntactic structure مخصوصة .

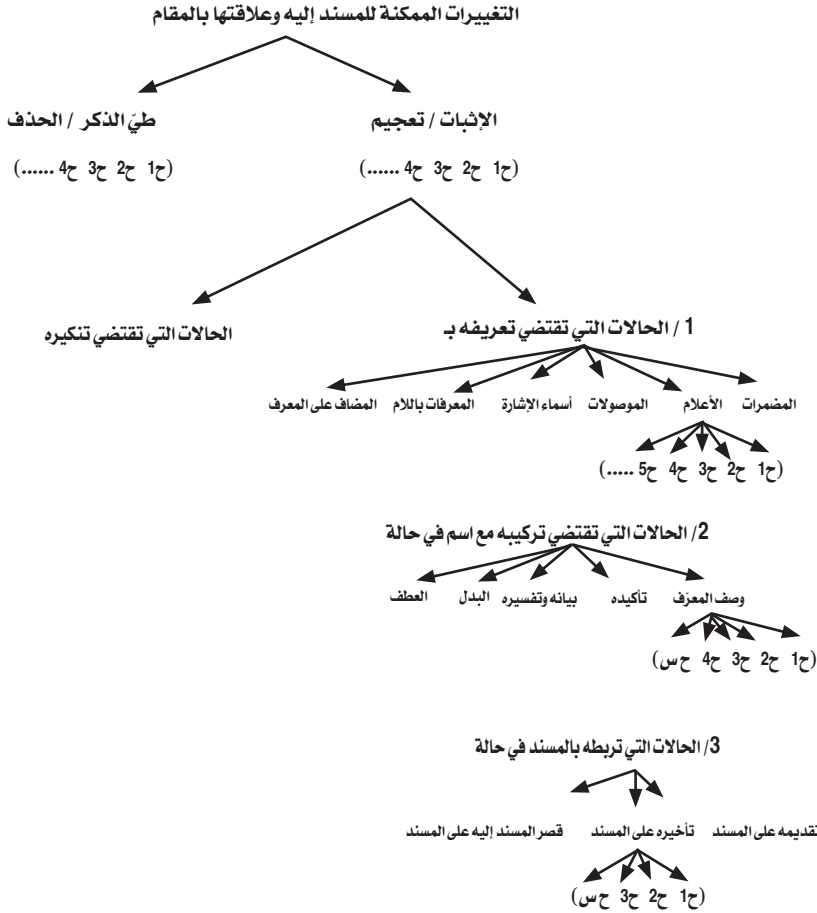
إذا قلبنا المعادلة وانطلقنا من الأبنية التركيبية، خلصنا إلى أن كل تركيب يعكس مقتضى من مقتضيات الأحوال مختلفاً عن مقتضى آخر يتحقق بين مركبات أخرى.

قد يبدو هذا الأمر واضحاً جلياً إن تعلّق الأمر بالمقارنة بين جمل مستقلة استعملت فيها أبنية مختلفة ووقع التركيز فيها على تركيب دون آخر، ولكن لو دفعنا بالفرض إلى أقصاه وحاولنا أن نحلل بنية واحدة حققت أكثر من تركيب نحوي، تبيّننا كيف أن عدد المقامات التي تقلّب فيها المتكلم يساوي عدد العقد (العجرات) التركيبية التي حققها المتكلم لحظة إنجازه للكلام.

ونمثل لهذه الظاهرة اعتماداً على التغييرات الممكنة للمسند إليه.

(ح = حالات الاقتضاء)

(← رمز للاقتضاء)



اختزلنا في هذا التمثيل تصور السكاكي للحالات التركيبية الممكنة للمسند إليه، وما يوافقها من حالات مُقتَضاة لحظة الشروع في الكلام، وهو الذي سميناه بالمقام التخاطبي الداخلي، وهو النوع الثاني من أنواع المقامات.

ربط السكاكي ربطاً نظامياً بين كل وجه من وجوه البنية التركيبية في حالة المسند إليه بحالة مقامية مخصوصة. ثم تناول المسند في حالة الاسم، ثم في حالة الفعل. وقام بالعملية ذاتها؛ إذ ربط بين كل شكل من الأشكال التركيبية إلى مجموعة من المقامات المفترضة التي حاولنا أن نفصل أوجهها الممكنة⁽²⁹⁾.

لن نستعرض كل الحالات التركيبية الممكنة، أو كل المقامات التي ذكرها السكاكي. على الرغم من أن العملية - كما بينا في التمثيل السابق - ممكنة على الوجه الذي قدّمه السكاكي. فلم نعد نتحدث عن عدد لانهائي من المقامات كما هو الرائج في الأدبيات المقاربة لمفهوم المقام، بل أصبحنا نتحدث عن عدد محدود من المقامات، ارتبط كل مقام فرعي منها بوجه من وجوه التصاحب التركيبي. قدّم السكاكي تصوره لعلاقة المقام بالبنية على نحو ترتبط فيه بنية واحدة بمقام تخاطبي واحد من بين الإمكانيات النظرية الممكنة التي فصلها في قوله: "وأما الحالة التي تقتضي إثباته، فهي أن يكون الخبر عام النسبة على كل مسند إليه، والمراد تخصيصه بمعين كقولك زيد جاء وعمرو ذهب وخالد في الدار أو يذكر احتياطاً في إحضاره في ذهن السامع لقلّة الاعتماد بالقرائن أو للتنبيه على غباوة السامع أو لزيادة الإيضاح والتقرير، أو لأن في ذكره تعظيماً للمذكور، أو إهانة له كما يكون في بعض الأسماء والمقام مقام ذلك، أو يذكر تبركاً به واستلذاً له كما يقول الموحّد الله خالق كل شيء ورازق كل حي، أو لأن إصغاء السامع مطلوب فيسقط الكلام"⁽³⁰⁾.

والأمر نفسه نجريه على بقية العمليات التركيبية الممكنة.

ولكن لو قمنا باختبار جملة حققها المتكلم ضمت مجموعة من المركبات النحوية في الوقت ذاته (المتصاحبات التركيبية على حد قول السكاكي) كقولنا مثلاً:

زيد قاضي البلاد فقير

ونظرنا في الحالات التركيبية للمسند إليه وما صاحبها من مقامات، لوجدنا أن المسند إليه من جهة التركيب جاء:

مذكوراً معجماً فلم يضطر المتكلم إلى حذفه ← مقام 1

جاء معرفة ← مقام 2

علماً ← مقام 3

مخصصاً بالبدل ← مقام 4

البدل جاء مركباً بالإضافة ← مقام 5

المضاف إليه جاء معرفة بـ "أل" ← مقام 6

الخبر جاء نكرة ← مقام 7

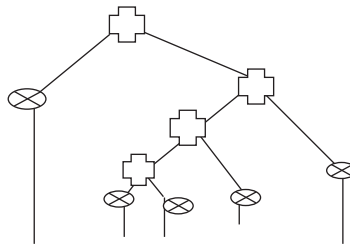
هذا التصور الذي فصله السكاكي يعني أنّ عدد المقامات التي يراعيها (أو يجب أن يراعيها المتكلم) لحظة إنجازه للكلام يساوي عدد العقد التركيبية التي تحققت بها الجملة. وهذه العملية تصدق على كل جملة منجزة متحققة

وهو ما يمكن أن نمثله على النحو الآتي:

(المشجر = يوافق التحليل النحوي للجملة).

(⊗ = يوافق المكونات المباشرة للجملة).

(⊕ = يوافق عقدة المركبات النحوية).



زيد قاضي البلاد فقير

نلاحظ هنا أن:

- كل انتقاء لوحدة، كانت تحقيقاً لعلاقة ما بين المستوى المعجمي والمستوى المقامي، تتم بعملية حوسبة ذهنية سريعة تمكّن المتكلم بمقتضاها من اختيار كلماته التي جهزها مسبقاً بصورة نظرية عامّة، فلا ننسى أن المتكلم دخل الكلام وهو مهيباً ما قبلها لمقام نمطي عام مخصوص قبل أن يقوم بعملية الانتقاء التي فرضتها لحظة الشروع في الكلام. ففي هذه الجملة مثلاً تقلّب المتكلم بين مقامات مختلفة .

- عدد المقامات تساوي أيضاً عدد العلاقات التركيبية التي يحققها لحظة إنجازها للكلام، ففي هذه الجملة التي تمثلها مجموعة من العلاقات التركيبية مثل علاقة الإسناد والبدل والإضافة والتعريف باللام، ولكل تركيب مقام مخصوص .

بهذه الطريقة يمكن أن نضع حساباً افتراضياً لعدد المقامات التي تنقل بينها المتكلم وهو ينجز كلامه، فعدد المقامات هو عدد المركبات النحوية التي اعتمدها المتكلم داخل الجملة، يضاف إليه المقام العام وهو مقام الجملة، هذا إذا كانت حدود كلام المتكلم جملة، أمّا إذا جاوزها إلى ما فوق الجملة وهو النص؛ فيصبح الأمر أكثر تعقيداً، فما أجريناه مع الجملة الواحدة نُجرّبه مع أكثر من جملة، ويصبح النصّ هو الوحدة التي نعتمدها لضبط المقام الكلي. ولكن في كل الأحوال نستطيع أن نضبط المقامات الذهنية التصورية التي تنقل بينها المتكلم على امتداد لحظات كلامه. وليس لنا من دليل على ذلك سوى الكلام الذي نطقه. لنعيد بذلك بناء المقامات المترابطة من جديد ولكن بصورة مقلوبة فنخرج بهذه النتيجة من تصوّر الهلامي للمقام إلى تصوّر حسابي دقيق يعتمد البنية التركيبية دليلاً عليه.

فالعلاقات التصاحب تساوي المقامات المفترضة التي تنقل بينها المتكلم لتبليغ فكرته؛ ففي مثل هذه الجملة واعتماداً على قاعدة السكاكي أن لكل كلمة مع صاحبها مقاماً، من المفترض أن يكون المتكلم قد تنقل بين (13) ثلاثة عشر مقاماً جزئياً حتى وصل إلى المقام الجامع، وهو المقام الحاصل بمجرد الانتهاء من الكلام.

قد يفتح هذا التصور آفاقاً جديدة في معالجة الدلالة بحسب المقامات الجزئية التي هي في الأصل مقامات ذهنية يعبر عنها المتكلم باللفظ، وليس لنا من سبيل إلى المقام إلا اللفظ.

بهذا التصور يخرج السكاكي من تصور المقام باعتباره وضعاً تخاطباً حقيقياً لحظة إنجاز القول ينتهي بانتهاء الكلام، وهذا التصور العام للمقام اقترن عادة بمن كان حاضراً حقيقة لحظة إنشاء القول، أو أن نبحت عن بقية من آثاره العامة العالقة بدلالة الكلام، فنقول مثلاً قيلت خطبة الحجاج في أهل العراق في مقام التهديد أو الوعيد، وأنشد المتنبي قصيده "وَاحِرَّ قَلْبَاهُ" في عتاب سيف الدولة الحمداني.

إذن، نخرج من هذا التصور العام النمطي للمقام، لتحدث عن مقامات مخصوصة مقترنة ببنية تركيبية، تكون مقترنة بدورها بتقلب المتكلم في وضعيات ذهنية مختلفة، وتكون اللغة هي المفتاح الوحيد لإدراكها.

من هنا تأتي أهمية هذه الجملة المفتاح في نصّ السكاكي التي حللنا أبعادها في هذا المقال، بهذا التصور يمكن أن نحسب رياضياً جملة المقامات التي ظهرت لحظة القول، والتي تنقل المتكلم بينها وذلك بالاستناد إلى ما اعتمده من تركيب في كلامه، بل يمكن أن نعالج ما يمكن أن يكون قد فكّر فيه لحظة اختياره للفظ (أ) بدل (ب) أو العكس.

6- النوع الثالث من المقامات : المقام الجامع

خلصنا من خلال تحليلنا للجزء الثاني من الجملة المركزية للسكاكي إلى أن المقامات الداخلية المرتبطة بالشروع في الكلام متعددة، فما علاقة المتخاطبين بتعدد المقامات؟ ولماذا لا تعطل هذه المقامات المتعددة جداً التواصل بينهم؟.

يقوم التواصل بين المتخاطبين استناداً إلى ما تقدم على:

أ- مخاطب مجهز قبل لحظة القول بمقام عام نمطي فارغ؛ وهو المقام من الصنف الأول، وهو الذي يمكن أن نسمه بالاستعداد المقامي الماقبلي.

ب- وسامع يؤدي دوراً أساسياً في المقام؛ إذ كثيراً ما يكون سبباً في تغيير جزئي للمقام النمطي بالتضييق أو التوسيع، فيضطر المخاطب تبعاً لذلك إلى تغيير لفظه والأبنية التركيبية التي يستعملها.

ج- ومقامات فرعية جزئية مساوية لعدد المركبات النحوية التي تضمها البنية؛ فالبنية الواحدة تضم عدداً مختلفاً من المقامات الفرعية التي تزيد وتنقص بحسب عدد حالات التصاحب (التركيب) الواقعة في الجملة.

على هذه الصورة نحن أمام:

متكلم + مجموعة من المقامات الفرعية المتنوعة المتعددة التي تم وسمها بالحال + مخاطب

ولكن أين يقع هذا المقام الثالث الجامع إذا كان المتخاطبون قد تجاوزوا المقام النمطي الكبير لحظة الشروع في الكلام لظهور مقامات متعددة جزئية ومتنوعة، وقد تجاوزوا في الآن نفسه التعدد المقامي الناجم عن التغيرات التي يقتضيها الكلام؟

الحلّ الذي قدمه السكاكي هو المقام الجامع الذي يستقرّ عند الفرد

يلف به الكلام عامة، وهو المقام الذي غالباً ما يستقر عند السامع أو الدارس للنصوص المنجزة شعرية أو أدبية.

يقول السكاكي في الجزء الأخير من جملته موضوع التحليل "ولكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام".

بعد أن عدد السكاكي المقامات التي يتقلب فيها المتكلم، اعتمد منحى اختزالياً جعل بمقتضاه المقامات مقاماً واحداً حاضناً، هذا الاختزال الشديد للمقامات في مقام واحد بعدي جامع، ينشأ عند لحظة التوقف عن الكلام، وهذه العملية قريبة من عملية الإمثال *idéalisation* ⁽³¹⁾، التي قام بها تشومسكي حين بحث عن محو الفوارق الناجمة عن الاختلافات الحاصلة بين المتكلم والمخاطب.

وإن كان الأمر متعلقاً مع تشومسكي بمستويات عليا من درجات التجريد النحوي، فإن ما نفترضه هنا هو أن المتخاطبين - وإن كانوا في مستوى أدنى من مستوى التجريد الذي تشتغل عليه التوليدية - يحتاجون إلى عمليات اختزال للمقامات وصولاً إلى مقام واحد جامع، وهذا المقام هو الذي يدفع بالتواصل إلى مداه فيتحقق بذلك التفاهم بين أطراف التخاطب من جهة وبلوغ مستوى البلاغة في معناها البسيط، وهذا النوع يمثل الضرب الثالث من المقامات التي ضمنها السكاكي في جملته المركزية.

7- القدرة العرفانية الاجتماعية وتصور المقام

لقد حاولنا أن نفهم مقارنة السكاكي وما تثيره من إمكانات نظرية وما يمكن أن تتيحه من إمكانات لفهم علاقة المتخاطبين التي تمر أساساً عبر اللفظ والمقام.

وقد يظن القارئ أننا من خلال هذا التفصيل قد أثرنا مجموعة من القضايا المفتعلة؛ إذ انطلقنا من المقام الواحد للعودة إليه في نهاية التحليل.

ولكن هذا الاختزال الذي يجريه المتخاطبون للمقامات المتعددة عن وعي أو غير وعي له أساس مرتبط بقواعد التعامل الاجتماعي، هذه القواعد تستند بدورها إلى أساسين:

- أساس اجتماعي سلوكي.
- أساس إدراكي عرفاني.

أما السبب الاجتماعي السلوكي؛ فيعود إلى طبيعة التواطؤ اللساني الحاصل بين أغلب المتكلمين، التي تفترض أن المتكلمين اعتمدوا اللغة في بعدها الوظيفي الأساسي، وهذا مرتبط بشكل أساسي بالعرفان الاجتماعي؛ فالإنسان مستعدّ فطرياً للتعامل ضمن مجموعات والتعامل بين أفراد المجموعة الواحدة ينهل من هذا الجانب النفسي الذهني.

من هنا نلاحظ أن مقارنة السكاكي تقع بين مقاربتين متناقضتين؛ فالتوليدية مثلاً أغرقت في اعتبار اللغة عضواً ذهنياً بيولوجياً؛ لذلك كانت فرضيتها القائمة على معالجة قضايا اللغة باعتماد المتكلم المثالي مقارنة ناقصة، وعلى الرغم من قوتها فهي تهمل الجانب "الآني" في تعامل الإنسان مع الإنسان وفي تعامله مع الكوني الخارجي واتصاله به⁽³²⁾.

أما التداولية؛ فقد اهتمت بالتخاطب وأسسها، فأولت المقامات الخاصة أهمية بالغة وانصبّ اهتمامها على الآنية التخاطبية على وجه أهملت معه معطى مركزياً وهو أن التنوع الكبير الذي تقتضيه مقامات التخاطب وما يتجسم لفظاً مركباً معقداً مراعيًا لمقتضيات الأحوال إنما يستمد قوته من الأبنية النحوية النظرية التي تكون مهياة ما قبلياً للتعامل في جميع الحالات التي يتقلب فيها الفرد والتي يتعامل فيها مع كل المقامات الممكنة.

وهذا ما وجدناه مع السكاكي في تفصيله لمكونات علم الأدب؛ فبعد أن أفرد القسم الثاني من الكتاب لعرض الأسس النظرية التي تقوم عليها البنية النحوية وأساسها العمل النحوي تحت مفاهيم تفرد بها وهي "الفاعل والقابل والأثر"، يقوم في القسم الثالث بربط العلاقات التركيبية الممكنة في الجهاز النظري بالاستعمالات باحثاً عن تبرير مقامي لها.

من خلال ما تقدم نلاحظ إلحاح السكاكي على علاقة التناسب بين المقام والقول، وهو ما يدفعنا إلى أن حصول المقام في ذهن المتكلم هو حصول تصوري والدليل على ذلك ما وجدناه عند السكاكي في وصفه للمقام بالضيق والانتساع.

ففي تفصيله لأسباب امتناع إجراء بعض الأبنية على الأصل يورد "... كما إذا قلت هل لي من شفيح في مقام لا يسع إمكان التصديق بوجود الشفيح امتنع إجراء الاستفهام على أصله وولد بمعونة قرائن الأحوال معنى التمني⁽³³⁾.

ومن الحالات المقتضية لترك المسند نجد السكاكي يستعمل مفهوم ضيق المقام كما في قوله: "وأما ضيق المقام مع قصد الاختصار والاحتراز عن العبث كبحو قوله:

قالت وقد رأى اصفراري من به ... وتنهدت فأجبتها المتنهد

إذا حمل على تقدير المتنهد دون هو المتنهد"⁽³⁴⁾.

بهذا التصور يمكن أن نفهم أن الانطباق يقابل التصور النسبي للأشياء، وهذا ما يفضي إلى أن العلاقة بين المقام والمقام تفترض حالات ثلاثاً:

- اتساع المقام مقارنة بالقول، وهو ما يؤدي إلى فهم دقيق للمنطوق دون إمكان تأويله.

- تناسب دقيق بين المقام والقول، وهو ما يؤدي إلى بلوغ الكلام أعلى درجات التبليغ التي تصل حد الإعجاز.
 - ضيق المقام وفضلان القول، وهو ما يؤدي إلى ظهور الأعمال القولية.
- وفي هذه الحالات المختلفة لا يمكن أن نرسم للمتكلم حدوداً دقيقة مادية للمقام، فهو فضاء ذهني وما يوجد من مؤثبات مادية فيه لا تعدو أن تمثل جزءاً منه يساهم في رسم معالمة الكبرى، لتترك لذهن المتكلم إتمام عملية بنائه في ذهنه، ومن ثمة محاولة أن يكون لفظه مطابقاً له على وجه يحقق التواصل مع الآخرين على وجه سليم فبليغ فمعجز.

الخاتمة

سعيينا في هذه الدراسة إلى استجلاء العلاقة بين اللغة والمقام، وهل يمكن لنا أن نضبط المقامات التي تقلب فيها المتكلم حتى حقق كلامه، سواء كان جزءاً من جملة أو جملة أو نصّاً

وقد بينّا كيف أن السكاكي فصل المقام من زوايا ثلاث مختلفة:

- المقام العام النمطي، وهو الذي يكون قبل الشروع في الكلام، وقد عاجله من جهة وعي المتخاطبين به وبتفاوته.
- المقام الذي ينشأ لحظة الشروع في الكلام، وهو متعدد متنوع تعدد المركبات النحوية التي يستعملها المتكلم في كلامه.
- المقام الذي يرشح لحظة الفراغ من الكلام، وهو الذي يساعد على عملية التواصل الحقيقية.

هذه المراحل المختلفة الدقيقة التي يتقلب فيها المتكلم في علاقته بالمخاطب من جهة وبمضمون القول من جهة أخرى - هي مراحل مسترسل نفسياً وذهنياً، حاول السكاكي تحديدها من جهة الاستعداد المسبق للمتكلم بها ومن جهة تظهيرها في البنية النحوية، ومن جهة الاتفاق الضمني الحاصل بين المتخاطبين على ما يرشح من المقامات المتعددة لحظة الانتهاء من الكلام.

من خلال استخراج الضمنيات الممكنة لقوله: ذهبنا إلى أن السكاكي جمع من خلال تصوره للمقام بين قدرات مختلفة: قدرة نحوية مجردة مهياة ما قبلية لاستيعاب الدلالات الممكنة والحاصلة والإنجاز جزء منها، وهو ما قدمه بصورة مفصلة في القسم الثاني من مفتاح العلوم ضمن تصوره لعلم الأدب، وفيه قدم القوانين النحوية المجردة التي لا تستقيم الأبنية إلا بها، وقدرة عرفانية إدراكية ذهنية أشار إليها في مواطن مختلفة في معرض حديثه عن التكلم والمقام عامة، تمكن المتكلم بمقتضاها من التمييز النفسي الذي يكاد يكون تمييزاً فطرياً بين مقامات التخاطب، ويتدعم هذا الأمر لحظة الشروع في الكلام، وقدرة اجتماعية تمكن المتخاطبين من تجاوز كل ما يمكن أن يحمله التعدد المقامي ومن ورائه التعدد الدلالي من عوائق تحول دون تحقيق التفاعل الناجح بين أطراف الخطاب.

هذه القدرات جميعاً تسهم في تحقيق القدرة التواصلية التي أساسها تحقيق الفائدة مطلقاً، التي تتحقق أساساً من خلال مراعاة التكلم لمقتضيات المقام بأنواعه المختلفة النمطي القبلي، والإجرائي المنجز، والحاصل المتحقق. وتمكننا من بناء افتراضي للمقام نخرج بمقتضاه من المعالجة العامة الكلية لمفهوم المقام إلى معالجة دقيقة قد نفتح لنا مجالاً جديداً لحوسبة المقام على نحو مواز لحوسبة العلاقات التركيبية النحوية.

الهوامش والمراجع

- (1) حسان، تمام: اللغة العربية: معناها ومبناها، ط 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985، ص337؛ وضمود، حمّادي: التفكير البلاغي عند العرب: أسسه وتطوره إلى القرن السادس، ط2، منوبة: منشورات كلية الآداب، 1994، ص300؛ والعمرى، محمد: في بلاغة الخطاب الإقناعي، ط 1، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1986، ص18.
- (2) Lyons, John: **Language, Meaning, and Context**, Fontana, Michigan, 1981.
- Mahmoudian, Mortéza: **Le contexte en sémantique**, Louvain-la-Neuve, Peeters, Bibliothèque des cahiers de l'Institut linguistique de Louvain, no 89, 1997.
- Barwise, Jon and Perry, John: **Situations and Attitudes**, MIT Press, 1983.
- Kratzer, Angelika: **Situations in Natural Language Semantics**, The Stanford Encyclopedia of Philosophy, Stanford University USA, 2007.
- (3) المتوكل، أحمد: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط 1، دار الثقافة، 1985؛ والشريف، محمد صلاح الدين الشريف: تقديم عام للاتجاه البراغماتي، ضمن كتاب (أهم المدارس اللسانية)، تونس: المعهد القومي للعلوم التربوية، 1986، ص ص 97 - 98.
- N. Leech, Geoffrey: **Principles of pragmatics**, Longman, London and New York, 1983.
- (4) بن صوف، مجدي: انتظام التصورات اللسانية عند السكاكي، أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2007، تونس: كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة، وصدرت تحت عنوان، علم الأدب عند السكاكي، تونس: دار مسكلياني للنشر، 2010.
- (5) السكاكي، يوسف بن أبي بكر: مفتاح العلوم، ضبطه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط1، بيروت: دارالكتب العلمية، 1983، ص 168.
- (6) ذكر الحاجي خليفة في "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون"، ج 1، ص 210 و ج 2، بغداد: مكتبة المثنى، 1941، ص 299: ومن شرح "مفتاح العلوم" المولى حسام الدين الخوارزمي الذي شرحه كاملاً من أوله الى آخره في سنة 1341م في جرجانية خوارزم.
- أما من شرح القسم الثالث من الكتاب فكثير، والموجود ثلاثة:
- الأول: شرح العلامة قطب الدين محمود بن مسعود بن مصلح الشيرازي المتوفى سنة عشرة وسبعمئة، عن ست وثمانين سنة، وشرح القسم الثالث، وقال في آخره: ولئن صدق الأمل واستأخر الأجل إنني متطلع وراء ذلك إلى الإتيان بمثله في شرح باقي الكتاب، بل إلى إثبات حواش على كتاب الكشاف، وسماه: مفتاح المفتاح.
- الثاني: شرح العلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، المتوفى سنة إحدى وتسعين وسبعمئة/ 1389م، وكان فراعته منه في شوال سنة تسع وثمانين وسبعمئة/ 1387م.
- الثالث: شرح السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى سنة ست عشرة وثمانمئة/ 1413م، أوله: نحمدك اللهم على ما هديتنا إليه من دقائق المعاني إلخ... وهو الموسوم بالمصباح، ألفه السيد بسمرقند سنة 804هـ/ 1402م، وقد دون حواشيه هذا الشرح التي علقها الشارح على وجه

- الاستقلال، وفرغ السيّد الجرجاني من شرح القسم الثالث بما وراء النهر أو أسط شوال سنة ثلاث وثمانمئة/1401م.
- وفي ظَهْرِ نسخةٍ من شرح المفتاح: أوَّل مَنْ شَرَحَهُ شَمْسُ الدِّينِ المعزّي، ثم الشيرازي، ثم ناصر الدين الترمذي، وكان معاصراً للقطب الشيرازي (ت 710هـ/ 1311م). ثم نظام الدين، حسن بن محمد الأعرج النيسابوري من علماء رأس المائة التاسعة (كان حياً سنة 728 هـ/ 1328م).
 (7) للتوسع في هذه الفكرة انظر:
- بن طالب، عثمان: "البراغماتية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية" ضمن أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، سلسلة اللسانيات، ع6، تونس: المطبعة العصرية، 1986، ص 182-183.
- (8) التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر: المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، ط1، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، بيروت، لبنان: دار الكتب العلميّة، 2001.
- (9) السبكي، بهاء الدين: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، ط1، صيدا، لبنان: المكتبة العصريّة، 2003.
- (10) مفتاح العلوم، ص 161.
- (11) نجد هذه الفكرة واضحة عند الجرجاني في قوله: "ولو حَفَظْتَ صبيّاً شَطْرَ كتابِ العينِ أو الجمهرة، مِنْ غَيْرِ أَنْ تُفَسِّرَ لَهُ شَيْئاً مِنْهُ، وَأَخَذْتَهُ بِأَنْ يَضْبِطَ صَوَرَ الألفاظِ وهياتها، ويؤدّيها كما يؤدّي أصنافِ أصواتِ الطيور، لرأيتَهُ ولا يَحْطُرُ له ببال أن من شأنه أن يؤخر لفظاً ويقدم آخر، بل كان حاله حال من يرمي الحصى ويعد الجوز، اللهم إلا أن تسومه أنت أن يأتي بها على حروف المعجم ليحفظ نسق الكتاب"، الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، ط3، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة: مطبعة المدني، وجدة: دار المدني، 1992، ص 50.
- (12) المُركَّب عند السكاكي مفهوم يقصد به تركيب الكلام على المقام ولا يقصد به ما استقر اليوم من دلالة على التركيب النحوي المقابل للمصطلح اللاتيني *syntaxe*.
- (13) مفتاح العلوم، ص 415 - 416.
- (14) تطلق كلمة "معقد" على موضع العَقْد، كمعقد الإزار على سبيل المثال.
- (15) السكاكي، يوسف بن أبي بكر:
- مفتاح العلوم، ط1، حققه وقدم له: عبد الحميد هندواوي، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000.
- مفتاح العلوم، ط1، ضبطه وعلق عليه: نعيم زرزور، بيروت: دار الكتب العلمية، 1983.
- (16) طبعات المفتاح غير المحققة:
- 1899، طبعة غير محققة، المطبعة الأدبية، مصر.
- 1929، طبعة غير محققة، مطبعة التقدم العلمية، مصر.
- 1937، طبعة غير محققة، مطبعة البابي الحلبي، مصر.
- 1997 طبعة غير محققة، المطبعة الميمنية، مصر.
- (17) أفضل نسخة محققة تحقيقاً علمياً دقيقاً هي نسخة بغداد التي حققها أكرم يوسف عثمان، وكان التحقيق محور أطروحة الدكتوراه التي تقدم بها، واعتمد فيها على أقدم نسخة من نسخ المفتاح؛ السكاكي، يوسف بن أبي

- بكر: مفتاح العلوم، حققه: أكرم عثمان يوسف، طبع بغداد، العراق: دار الرسالة، 1982.
- (18) مفتاح العلوم، 1983، ص 168.
- (19) مفتاح العلوم، 1983، ص 168.
- (20) مفتاح العلوم، 1983، ص 164.
- (21) يتقاطع تصوّر السكاكي هنا مع مفهوم "الأساس المعرفي المشترك" الذي نجده عند كلارك وستالنيكر، وهو الأساس الذي اقترحه لفهم الأسباب الثاوية وراء نجاح عملية التواصل، فالتفاهم لا يكون إلا إذا اشترك المتخاطبون في مجموعة من المعارف من بينها الإدراك البديهي للمقامات العامة ولتقتضياتها لمزيد التعمق انظر:
- Clark, Herbert h: **Grounding in communication in Resnick, I. B.; Levine, j. M.; Teasley, j. S. D.**, perspectives on socially shared cognition, American psychological association, 1991.
- Stalnaker, r: **Common ground In: linguistics and philosophy**, 25, s Kluwer academic publishers. Netherlands, 2002, p-p 701-721.
- (22) نستعملها في هذا السياق بالمفهوم العرفاني الإدراكي وليس بالمفهوم العام لها.
- (23) مفتاح العلوم، 1983، ص 176.
- (24) للسكاكي شرح لكتاب الجمل للجرجاني، وهو كتاب في الإعراب ومضمون كتاب الجمل مشابه للجزء الثاني من المفتاح؛ لذلك نرجح أن يكون قد بنى تصوره لمفهوم التصاحب التركيبي من الجرجاني.
- الجرجاني، عبد القاهر: كتاب الجمل للجرجاني، تحقيق وتقديم: علي حيدر، دمشق، سوريا: منشورات دار الحكمة، 1972.
- (25) دلائل الإعجاز، ص 55.
- (26) دلائل الإعجاز، ص 56.
- (27) مفتاح العلوم، 1983، ص 168.
- (28) فصل الشاوش تفصيلاً دقيقاً أوجه التركيب النحوي في إطار بحثه عن نحو النص.
- لمزيد التعمق انظر الشاوش، محمد: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس "نحو النص"، منوبة، تونس: منشورات كلية الآداب، 2001.
- (29) سعت بعض البحوث إلى البرهنة على العلاقة النظامية بين التركيب والدلالة، انظر على سبيل المثال:
- ميلاد، خالد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، نشر مشترك، تونس: كلية الآداب منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، 2001.
- (30) مفتاح العلوم، 1983، ص 177-178.
- (31) Muni Toke, Valelia: **Le locuteur natif et son idéalisation: un demi-siècle de critiques**. In: Histoire Épistémologie Langage, tome 35, fascicule 2, 2013, pp. 5-15.
- (32) الشّريف، محمّد صلاح الدّين: الشّروط والإنشاء النّحوي للكّون، منوبة، تونس: منشورات كلية الآداب، 2000، ص 272.
- (33) مفتاح العلوم، 1983، ص 314.
- (34) مفتاح العلوم، 1983، ص 206.

المراجع بالحروف اللاتينية

References in Roman Script

- (35) Āl-ğrğānī, 'bd al-qāhr: dlā'il al-i'ğāz fī 'lm al-m'ānī, ʔ3, ʔhqīq: mḥmūd mḥmd šākr, al-qāhrī: mḥb'ī Āl-mdnī, ūğdī: dār al-mdnī, 1992, ʔ50.
- (36) Āl-ğrğānī, 'bd al-qāhr: ktāb al-ğml llğrğānī, ʔhqīq ūtqdīm: 'lī ḥīdr, dmšq, sūrīā: mnšūrāt dār al-ḥkmī, 1972.
- (37) Āl-mtūkl, aḥmd: al-ūzā'if al-tdāūlī fī al-lğt al-'rbī, ʔ 1, dār al-ʔqāfī, 1985.
- (38) Al-swbkī, bhā' al-dwīn: 'rūs al-'afrah fī šrh ṭḥṭṣ al-mftāḥ, ʔhqīq: 'bd al-ḥmīd hndāwy, ʔ1, ʔīdā, lbnān: al-mktbī al-'şrīwī, 2003.
- (39) Āl-šwāūš, mḥmwd: ašūl ṭḥlīl al-ḥṭāb fī al-nwzrīwī al-nwḥwywī al-'rbīwī, ʔ'asīs "nḥū al-nwşw", mnwūbī, tūns: mnšūrāt klīwī al-'ādāb, 2001.
- (40) Āl-šwrīf, mḥmwd ṣlāḥ al-dwīn: al-šwrṭ wālinšā' al-nwḥwi llkūn, mnwūbī, tūns: mnšūrāt klīwī al-'ādāb, 2000, ʔ272.
- (41) Āl-swaīyah , ḥālid , baḥṭ fī iḥbārī al-nzm , mağalaṭ adāb al-qīrwān , 'adad 9 -10 , al-snī al-ğāmīwī naşr klīf al-'ādāb wāl'lūm al-insānīyaṭ , al-qīrwān,tūns , 2013.
- (42) Āl-twftāzānī, s'd al-dwīn ms'ūd bn 'mr: al-mṭwwl, šrh ṭḥṭṣ mftāḥ al-'lūm, ʔ1, ʔhqīq: 'bd al-ḥmīd hndāwy, bīrūt, lbnān: dār al-ktb al-'lmīwī, 2001.
- (43) Mīlād, ḥāld: al-inšā' fī al-'rbīwī bīn al-twrkīb wāldwlāfī drāsī nḥwywī tdāūlīwī, nşr mştrk, tūns: klīwī al-'ādāb mnwūbī, al-mu'swsṭ al-'rbīwī lltwūzī', 2001.
- (44) Qanūnī , munīraṭ , naş'aṭ al-naḥū al-'rbī:dirāsī abstmūlūğīfī lilminwāl wālnāsuq al-nazrī , dār al-kitab al-'almī , lbnān 2014.